

رئيس اتحاد عمال حماة له «الوطن»:

شركات القطاع العام بحاجة إلى دعم

حماة- محمد أحمد خبازي

صنف رئيس اتحاد عمال حماة مصطفى خليل شركات القطاع الصناعي في حماة ثلاثة تصنيفات، أولها الشركات المتوقفة عن العمل بسبب الحصار الاقتصادي الجائر، الذي يقف حائلاً دون إصلاحها أو تطويرها، كالشركة العامة لصناعة الإطارات، وشركة سكر تل سلب.

والشركات التي بدأت بالتعافي بجهود عمالها، ومنها معمل الأنوات الصحية في الشركة العامة لصناعة البورسلان، الذي أفلح العمل فيه بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦، بعد منحه قرضاً من مؤسسة الإسمنت قيمته ٤٥٠ مليون ليرة، والذي بلغت نسبة تنفيذ خطته الإنتاجية العام الماضي ٧٦ بالمئة، ومعمل صهر الخردة بشركة الحديد، الذي أفلح بتاريخ ٢٠١٧/٥/٢١ بعد الانتهاء من عملية التطوير، وذلك بعد توقفه لسنوات طويلة، وبلغت نسبة تنفيذ خطته الإنتاجية العام الماضي ٩٠ بالمئة، على حين معمل القضبان لا يزال متوقفاً عن العمل لعدم الجدوى الاقتصادية، وكذلك معمل الأنابيب المعدنية المطروح حالياً للاستثمار بالتشاركية.

والصنف الثالث بحسب خليل الشركات التي تعمل وفق الإمكانيات المتاحة وهي السورية لصناعة الإسمنت التي رحبت العام الماضي أكثر من ٦ مليارات ليرة، ومعمل أحذية مصياف الذي ربح العام الماضي أيضاً أكثر من ١٥ مليون ليرة.

ومعمل سجاثر حماة، ومحال الحافظة، وشركتا الصوف والخيوط القطنية والزيت وكلها تعمل بالحد الأقصى من طاقاتها الإنتاجية، وكذلك شركة البصل التي تنتج البرغل والزعر والفلافل كبديل عن تجفيف البصل لعدم توافر المادة الأولية.

وأوضح رئيس الاتحاد أن هذه الشركات والمعامل بحاجة لم يد العون لها وبكل الوسائل المتاحة لتطويرها والحفاظ عليها لكونها تشكل الرافعة الحقيقية للنمو الاقتصادي في المحافظة والوطن.



٢٨ ألفاً تزوجوا في دمشق وريفها و١٤ ألفاً ثبتوا زواجهم ونسبة الطلاق ٣١ بالمئة

معاوي له «الوطن»: ارتفاع نسبة زواج القاصرات إلى ١٣٪ خلال الأزمة

٢٠٠ طفل مجهول نسب وتضخيم الأرقام ليس لها سند

جلنار العلي

كشف القاضي الشرعي الأول في دمشق محمد معاوي له «الوطن» أن نسبة زواج القاصرات خلال سنوات الأزمات ارتفعت إلى ١٣٪ بعد أن كانت قبل الأزمة لا تتجاوز ٣٪، وأغلبها وفق عقود عريفة، لافتاً إلى وجود ضوابط وضعها القانون تحكم زواج القاصرات، فإذا كان الزواج عن طريق المحكمة فلا يوجد أي إشكالية، ولكن المشكلة تنشأ خارج المحكمة عندما يكون الزوج عرقياً وودن الضوابط المذكورة، حينها يعاقب الزوجان والشهود والعاقق بالسجن، أما إذا كان زواج الفتاة القاصر بموافقة وليها وضمن الضوابط المذكورة فتكون الغرامة ٥٠ ألف ليرة، مشيراً إلى أن هذه العقوبات جعلت الناس تمتنع عن إجراء عقود عريفة للقاصرات ما خفف من هذه الحالات.

وبين المعاوي أن الإحصاءات الرسمية عن عدد الأبطال مجهولي النسب خلال سنوات الأزمة لا يتجاوز ٢٠٠ طفل بناء على تصريحات أمين السجل النسب، وقد تم تسجيلهم رسمياً على أنهم مجهولي النسب، لافتاً إلى احتمال ازدياد هذا العدد بعد تحرير المناطق المحاصرة، مشيراً إلى أن التقارير الدولية التي تضخم الأرقام ليس لها أي مستند في الواقع ومبالغ فيها. وأشار القاضي الشرعي الأول إلى أن دمشق وريفها

١٠٠ مليون ل.س ديون

له «بردي» على جهات حكومية

محمد الصالح

كشف تقرير رقابة عمال الصناعات المعدنية والكهربائية في دمشق، خلال المؤتمر السنوي عن وجود ديون لشركة بردي على عدد من مؤسسات الدولة يزيد على ١٠٠ مليون ليرة، والذي يعتبر مبلغاً كبيراً قياساً إلى وضع الشركة التي تم تدمير مقراتها وخطوط الإنتاج والآلات والمستودعات فيها، وتكاد تعمل بالحد الأدنى بغية تأمين إيراد يساعدها في تسديد رواتب العاملين فيها.

وأكد عمال الشركة في المؤتمر أنه على الرغم من قلة الإمكانيات تم إنتاج ١١٢٥ براداً ١٦ قدماً من المجموعات نصف المفككة وإنتاج ٢٠ براداً ٢٤ قدماً من المجموعات نصف المفككة لمراقبة حجم الطلب عليه، وإنتاج ٤٤ ألف سطل بلاستيك لمصلحة شركة أمية للدهانات، وتصنيع أبراج كهربائية لمصلحة شركة الإنشاءات المعدنية بقيمة ٥٨ مليون ليرة وإنتاج ٣٥٠ غسالة آلية سعة ٧ كغ من المجموعات نصف المفككة، كما تم التعاقد على إنتاج ٧٠٠ براد مختلف القياسات للعام الحالي.

وجاء في التقرير العمالي أن لشركة بردي ديوناً على السورية للتجارة والمؤسسة الاجتماعية العسكرية مقدارها ٥٣ مليون ليرة إضافة إلى ٣٧ مليوناً مبالغ جديدة على السورية للتجارة، منها بعدم تجاوبها في تسديد الرصيد عليها، إضافة إلى مبلغ ١٩ مليوناً على شركة الدهانات.

وطالب عمال الشركة بدعم الشركة لإنشاء خطوط إنتاج البرادات والغسالات والأفران، والمساعدة في تحصيل ديون الشركة، وإلزام شركة أمية باسترجار ٢٠ ألف سطل دهان قبل انتهاء صلاحيتها. الجدير بالذكر أن شركة بردي تعتبر من الشركات الوطنية الرائدة في إنتاج المواد الكهربائية، وما تقوم به الآن من أعمال خارج اختصاصها من إنتاج السطل البلاستيكي والأبراج الكهربائية، يأتي في إطار سعيها لتأمين رواتب العاملين فيها، هذا واقتراح مؤتمر النقابة أن يتم تقديم الدعم المالي للشركة لإعادة القها ومنتجاتها إلى الأسواق.



شهدت ارتفاعاً في عدد حالات الزواج في عام ٢٠١٨، إذ وصل العدد إلى ٢٨٢٨٠ حالة زواج و١٤٢٠٠ حالة تثبيت زواج، والذي بلغ فيه عدد حالات الزواج ٢٤٦٩٧، ودعاوى تثبيت الزواج ٦٦٧٣، في حين وصل عدد حالات

إلى ٧٧٠٣ حالات، أما نسبة الزواج إلى الطلاق فكانت ٣١٪.

وأشار معاوي إلى وجود عقود تثبيت زواج فيها إشكاليات مختلفة فيتم التعامل مع كل منها على حدة، فعلى سبيل المثال إذا تزوجت امرأة زوجها مفقود من رجل غيره، فيعتبر الزواج الثاني فاسداً ويحكم بفساد الزواج والتفريق بينهما وتثبيت نسب الأولاد للأب والأم، وأما في حال كان زوجها الأول مفقوداً منذ ٤ سنين فيمكنها أن توفيه وتتقدم بدعى تثبيت لزوجها الثاني.

وبين معاوي كيفية التعامل مع حالات عودة المفقود بعد الحكم بوفاته، موضحاً ضرورة التقدم بدعى لإلغاء حكم الوفاة كي يعاد تسجيل قيده بالسجل المدني أنه على قيد الحياة، ويسترجع ما لم يصرف من أمواله وميراثه، أما ما تم التصرف به فليس من حقه المطالبة به لكونه بني على حكم بالوفاة، وبالنسبة لزوجته إذا لم تكن متزوجة فالزوجة تعتبر قائمة، أما في حال تزوجت من دون الدخول فيفسخ العقد الثاني وتعود لزوجها الأول، وفي حال العكس فيعتبر الزواج الثاني أنه بني على غلبة الظن على حكم أن الزوج الأول متوفى فيعتبر أنه صحيح، شرطه ألا يكون الزوجان يعرفان بأن الزوج الأول على قيد الحياة، لينتهي بعد ذلك الزواج الأول بالوفاة.

مخالفة أصحاب الأكشاك وطرطوس تناقش

توزع الأكشاك وشروط التخصيص

طرطوس - الوطن

توزع الأكشاك وشروط تخصيصها وخريطة المواقع التي يمكن الاستفادة منها في هذا المجال إضافة إلى بدلات الإشغال والإيجارات والموازينات كان محور الاجتماع الذي عقد أمس الاثنين في قاعة مجلس المحافظة وضم طاقم المحافظة مع رؤساء الوحدات الإدارية بطرطوس وخلال الاجتماع الذي جاء بعد الفوضى الكبيرة التي شهدتها ظاهرة الأكشاك بالمدينة والمناطق تم التأكيد على التقيد بالقرار الصادر عن مشروع جريج وطن بالتعاون بين وزارتي الدفاع والإدارة المحلية والمتضمن شروط التخصيص بما يخص ذوي الشهداء المتزوج والجريج المتزوج والعازب والالتزام بأية العمل التي وضعها القرار حيث يتم وضع خارطة مكانية عن طريق إعداد خارطة للوضع الراهن والأماكن المكنة والمقترحة لتوزع هذه الأكشاك بما ينسجم مع الأسس التخطيطية، على أن يتم هذا الأمر خلال ٣ أشهر فقط، حيث تشمل خارطة مواقع لتوزيع الصحف والمنتجات الزراعية والموسمية وتصميم نموذج للأكشاك وأبعادها موحد على مستوى المحافظة مراعيًا المعايير الجمالية والوظيفية وبما يتناسب مع المحيط.

وكانت بدأت في بداية شباط الماضي حملة لإزالة جميع الإشغالات العشوائية على الأرصفة في مدينة طرطوس باعتبارها مخالفة لنظام ترخيص هذه الأكشاك، حيث باشر مجلس مدينة طرطوس بالتعاون مع الضابطة العدلية والأمنية بإزالة كل البضائع والمخالفات حول الكشك، حيث يعمل وفق المساحة المرخصة فقط، ولكن انتهى الشهر ومازالت هذه الإشغالات موجودة والبضائع تملأ الأرصفة، بدوره رئيس الشؤون الفنية في مجلس مدينة طرطوس حسان حسن بين أن الحملة لم تنته وقد تأخرت بسبب الظروف الجوية والأعطال، منوهاً بأنه تمت إزالة الإشغالات المخالفة، وبالمقابل هناك عدد من المخصصين بأكشاك قاموا بإعادة ارتكاب المخالفات وإشغال المكان العام بما يخالف الترخيص الممنوح، ويتم يومياً تنظيم ضبوط بحقهم والتشجيع في بعض الحالات مع التأكيد أن المدينة ستقوم بإلغاء وترخيص في حال التكرار.

كلام رسمي جداً

عادات الخبز في طرطوس لم تزل قيد التجربة

إشارة لما نشر في صحيفتكم بتاريخ ٢٠١٩-٣-٢ تحت عنوان (عادات الخبز في أفران طرطوس القديمة غير جيد) أوضح لكم ما يلي: إنني لم أتحذّر لمراسل صحيفتكم عن موضوع تجربة العادات بطرطوس ولا عن مساوئ هذه التجربة لأننا نقوم بتجريبها حالياً ولم نتوصل إلى الحكم عليها ولن نتوصل إلا بعد انتهاء التجربة وبالتالي فإن ما ورد من لسان بائني أنا صرحت لكم بالفشل مسبقاً غير دقيق ولا يحق لي ذلك، يرجى نشر هذا التوضيح في الصحيفة منعاً لتطور الأمر وحتى لا يعكس ما نشر سلباً على القارئ بالتجربة ويحقر الضرب بهم، وهذا الأمر ليس من شيمكم وادعائكم فصحيفتكم محترمة لدينا وستبقى كذلك.

مدير فرع المخابز بطرطوس
م. يحيى عبد الرحمن

مواقع لتجمع البسطة في مدينة حمص ونقل ١٠٠ كشك إلى سوق محلية بعد تجهيزها

البواب له «الوطن»: ٤٤٠ ضبط إشغال و٥٠ ضبط مصادرات وإغلاق ١٠ محال بسبب الإشغالات خلال شهرين

حمص- نبال إبراهيم



مواقع لتكون تجمعاً للبسطات في مركز المدينة وخاصة في الشوارع التي ما زالت المحال والفعاليات التجارية فيها مغلقة بهدف إنهاء ظاهرة الإشغالات وتنظيم الانتشار العشوائي للبسطات من جهة وتشجيعاً لعودة الحياة إلى مركز المدينة من جهة أخرى ومن هذه المواقع (ساحة الشهداء - شارع باب هود - شارع أبي العلاء المعري على الرصيف المحاذي للحديقة)، لافتاً إلى أنه تم مؤخراً نقل نحو ١٠٠ كشك من شارع صائب العظم في حي عكرمة الجديدة إلى حي كرم الزيتون وتم تنظيم هذه الأكشاك ضمن سوق محلي بعد تجهيزه بمختلف التجهيزات والمستلزمات من إنارة وتعبيد للطرق وغيرها.

بدوره بين رئيس شعبة الإشغالات في مجلس مدينة حمص نبية صليبي له «الوطن» أن شعبة الإشغالات عملت على منح رخص إشغالات للأماك العامة أمام بعض الفعاليات التجارية والاقتصادية في المدينة وفق الأنظمة والقوانين الناظمة حيث تحقق ريعية اقتصادية لصندوق مجلس المدينة بشكل لا يؤثر في المظهر الحضاري ولا يعوق الحركة في الشوارع، علاوة عن توفير فرص عمل لفئة كبيرة من أهالي المدينة، لافتاً إلى أن إيرادات رسوم الإشغالات وصلت إلى ٦٠ مليون ليرة خلال عام ٢٠١٨ الماضي وبلغ عدد رخص الإشغالات الممنوحة نحو ٦٠ رخصة، بينما وصل عدد هذه الرخص إلى ٢٠ رخصة منذ

ظاهرة إشغالات الأرصفة من الأكشاك والبسطات في

مدينة حمص باتت تنتشر في معظم أحيائها، على الرغم من كثرة شكاوى المواطنين وتكرارها مؤخراً عن هذه الظاهرة وما تسببه من ازدحام وإعاقة للسير وحركة المشاة، علاوة عن المناظر غير الجمالية للمدينة وإغلاق الأرصفة بشكل شبه كامل.

وحول هذا الموضوع أكد رئيس مجلس مدينة حمص عبد الله البواب له «الوطن» أن دائرة الأشغال بمجلس المدينة تقوم بمؤازرة قسم شرطة المدينة بإزالة الإشغالات على الأرصفة في كل أحياء المدينة وخاصة المكتظة منها بالسكان، مبيّناً أنه تم جرد كل المحال في المدينة وتوجيه إنذارات للمحال غير المرخصة وإعطاء مهلة لأصحاب المحال إما بالتخصيص أو العودة لمحلهم القديمة، مشيراً إلى وجود لجنة بحق بالمعدين من الجولات على المحال وتنظيم ضبوط بحق المخالفين ممن يفتشون الطرقات ببضائعهم من المواد الغذائية وغيرها ويعرقلون بالتالي حركة المشاة.

وكشف عن تنظيم ٧٥٠ ضبط إشغال للأماك العامة خلال عام ٢٠١٨، ووصل عدد هذه الضبوط إلى ٢٤٠ ضبطاً خلال شهرين منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شباط، مضيفاً أنه في حال تكرار المخالفة من أصحاب المحال التجارية يتم إغلاق المحل لمدة ٧ أيام وفي حال التكرار بعد الإغلاق يتم استئناف الإغلاق لمدة ١٥ يوماً، وقد وصل عدد المحال التي تم إغلاقها بسبب الإشغالات إلى ١٠ محلات منذ بداية العام الحالي وحتى تاريخه.

وأوضح البواب أن البسطات الشاغلة للأرصفة تتم إزالتها ومصادرتها بشكل كامل ويتم توزيع المصادرات من الفواكه والخضراوات والمواد الغذائية على الجمعيات الخيرية، بينما يتم تسليم باقي المواد المصادرة غير الغذائية لمستودعات المدينة ليصار إلى بيعها بموجب مزاد علني يعود ريعه لمصلحة المدينة، لافتاً إلى أنه تتم مصادرة البسطات وفق ضبط استلام للمواد المصادرة حيث بلغ عدد ضبوط المصادرات خلال العام الماضي ما يقارب ١٥٠ ضبطاً، بينما وصل عدد هذه الضبوط إلى ٥٠ ضبطاً منذ بداية العام الجاري.

وبين البواب أن مجلس المدينة عمل على دراسة إنشاء عدة

فلاحو الميادين: سنقصد

الموسم الصيفي بعد أن فقدنا الشتوي

عبد المنعم مسعود

اشتكى فلاحو مدينة الميادين وقرى الطبية والمكري ومكان له «الوطن» من عدم تشغيل محطة ضخ المياه للجمعية الفلاحية الواقعة في بداية مدينة الميادين، مبيّنين أن عمل الجمعية يحتاج لترتيب مركز تحويل خاص

لتشغيل أربع مضخات تروي أكثر من ٤ آلاف بونم من الأراضي الزراعية، مشيرين إلى أن عدم تركيب مركز التحويل حتى الآن فوت على الفلاحين الموسم الشتوي من قمح وشعير وغيره، وسيفوت عليهم أيضاً زراعة الخضروات التي أن وقت زراعتها من كوسا وباذنجان وخيار وبنندورة وغيرها وذلك لعدم توافر المياه لهذه المزروعات، كما سيفوت عليهم كامل الموسم الصيفي من قطن وذرة صفراء وغيرها.

وطالب الفلاحون في شكاوهم الإسداع في تركيب مركز التحويل لأنه سيؤدي حكماً إلى استثمار أكثر من ٢٠٠ فلاح لأرضهم وتشغيل الأيدي العاملة في المنطقة التي ليس لها مورد رزق آخر سوى الأرض الزراعية.

وبين الفلاحون في شكاوهم أنهم كانوا ياملون بتشغيل محطة ضخ المياه منذ بداية إيفصال التيار الكهربائي للمدينة في الشهر العاشر من العام الماضي، مؤكداً أن مطالباتهم لم تلق جواباً من المحافظة ولا من شركة الكهرباء وكانت «الوطن» قد نشرت الأسبوع الماضي حديثاً مدير عام شركة الكهرباء في دير الزور قال فيه: «إن عملية إيفصال التيار الكهربائي في ريف دير الزور تقتصر على محطات الضخ التابعة للجمعيات الفلاحية والمخابز ومحطات المياه إضافة إلى الدوائر الحكومية، تافياً إمكانية إيفصال التيار الكهربائي للمشاركين في ظل قلة المواد ومراكز التحويل».

يذكر أن محطة تحويل الميادين قد تم تركيبها منذ تشرين الأول من العام الماضي بتكلفة ٢ مليار ليرة وأن محطة ضخ المياه للجمعية الفلاحية في ريف مدينة الميادين تقع على كتف نهر الفرات في بداية مدينة الميادين ولا تبعد عن خط التوتر المتوسط أكثر من عدة أميال بانتظار تركيب مركز التحويل.